

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(مترجمة)

العناوين:

- من فرنسا إلى الدنمارك، ينتشر حظر النقاب في جميع أنحاء أوروبا
- الحرب التجارية الأمريكية مع تركيا على كاهن (قسيس) معروف. لا تصدقوا كلمة من ذلك
- يجب أن تحذر باكستان من سهولة عملية الإنقاذ الصينية

التفاصيل:

من فرنسا إلى الدنمارك، ينتشر حظر النقاب في جميع أنحاء أوروبا

في وقت سابق من هذا الشهر أصبحت الدنمارك هي خامس دولة في أوروبا تفرض حظراً على النقاب في الأماكن العامة. وينظر إلى هذه السياسة على نطاق واسع على أنها تستهدف النساء المسلمات اللاتي يرتدين النقاب. وعلى الرغم من الاحتجاجات التي جرت في عاصمة البلاد، بدأت الشرطة في تنفيذ القانون بشكل جدي. وفي 3 آب/أغسطس، اعتدت امرأة دنماركية على امرأة مسلمة عمرها 28 عاماً ترتدي النقاب، بمحاولة سحبه، وفق ما أوردته صحيفة الجارديان. وغرمت الشرطة المرأة المسلمة 156 دولاراً. وقد تزايد شيوع التشريعات حول النقاب في أوروبا، ولا سيما في السنوات الثلاث الماضية. وقد اعتمدت ستة بلدان الآن قوانين على الصعيد الوطني تحظر بصورة جزئية أو كاملة النقاب في الأماكن العامة. وآخرها هولندا، التي صوتت في حزيران/يونيو لحظر النقاب جزئياً في مواقع مثل المدارس والمستشفيات، ولكن ليس في الشوارع العامة. وقامت عدة بلدان أوروبية أخرى، من بينها إسبانيا وإيطاليا، بحظره في المدن والبلدات، بل واستعرضت المزيد من المقترحات المتعلقة بالحظر على الصعيد المحلي أو الوطني. وبدأت في فرنسا دعوات واسعة النطاق لتشريع حظر النقاب في الأماكن العامة، التي أصبحت في عام 2011 أول دولة أوروبية تفرض حظراً على مستوى البلاد. في ذلك الوقت، جادل الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي أثناء خطاب حول حالة الأمة بأن البرقع - الذي يغطي الرأس حتى أخصص القدمين مع فتحة للعيون، والذي يتم ارتداؤه أساساً في أفغانستان - كان "علامة على الخضوع والحط من الهيمنة". "أريد أن أقول رسمياً، البرقع غير مرحب به في فرنسا. وفي بلدنا، لا يمكننا قبول السجينات اللواتي يقفن وراء الشاشة، معزولات عن كل الحياة المجتمعية، محرومات من جميع الهويات. هذه ليست فكرتنا عن الحرية"، كما أفادت صحيفة الجارديان كان ساركوزي قد صرح بتصفيق حار من المشرعين أن من التبريرات الشائعة للحظر أن إخفاء الوجه يخفي هوية من يرتديها، مما يشكل تهديداً أمنياً. ففي لاتفيا، علي سبيل المثال، حيث تشير التقديرات إلى أن ثلاث نساء فقط من بين سكان البلد الذين يبلغ عددهم 2 مليون يرتدين البرقع، فإن المناقشات حول الحظر المقترح على نقاب الوجه كثيراً ما تثير شواغل بشأن الأمن. وفي عام 2016، قالت فايرا فيكي-فريبيرغا، رئيسة لاتفيا السابقة لصحيفة نيويورك تايمز إن "تغطية وجه الشخص علناً في وقت (الإرهاب) يشكل خطراً على المجتمع... يمكنك حمل قاذفة صواريخ تحت حجابك". كثيراً ما يدعي السياسيون أيضاً أن النقاب لا يتماشى مع "القيم الأوروبية" القائمة، وهو ما يصفه الخبراء بأنه حجة "تصادم الثقافات". وفي 2017، دعا وزير الداخلية ألماني آنذاك، توماس دي مايزير، إلى فرض حظر على النقاب في جميع أنحاء البلاد في افتتاحية قال فيها: "نحن مجتمع منفتح، نظهر وجهنا". وفي وقت سابق من هذا العام، وفي الوقت الذي ناقش فيه البرلمان الدنماركي مشروع قانون النقاب الذي سيصبح قانوناً في وقت لاحق، قال وزير العدل سورين بابي بولسن إن المرأة التي تخفي وجهها "لا تحترم" الآخرين و"يتنافى مع القيم في المجتمع الدنماركي". وبغض النظر عن المبررات، فإن السياسات التي تحكم النقاب من المحتمل أن تزداد انتشاراً في السنوات القادمة، خاصة أن الحكومات الأوروبية تحاول تجنب التأثير المتزايد لقادة اليمين في بلدانهم، وفقاً لما ذكره الخبراء. (واشنطن بوست)

مهما كانت المبررات التي يقدمها السياسيون الغربيون، فإن كراهيتهم للإسلام هي التي تغذي حظر البرقع.

الحرب التجارية الأمريكية مع تركيا على كاهن (قسيس) معروف. لا تصدقوا كلمة من ذلك

تقوم الجرائم الحقيقية التي ارتكبتها أردوغان بشراء منظومة صواريخ روسية من طراز إس-400 لتركيا، رافضا قبول الدعم الأمريكي لحلفاء الحزب الكردي الأمريكي والسماح للمقاتلين الإسلاميين بصب الحدود التركية إلى سوريا مع حمولة من الأسلحة ومدافع الهاون والصواريخ. إنها تحتاج إلى ضرب من العبقرية لتأيين القلب للفقراء من قبل رجب طيب أردوغان. الذين كانوا يعتقدون دائما أن أردوغان هو أحق قليلا. عليهم الشعور بالرعب أن الرئيس الأمريكي بشكل لا نهائي أكثر تشددا من طائفة التركية وأنه سيفقد ثاني أكبر حليف عسكري للحلف. صحيح أن أردوغان قام بحبس 50000 تركي - بما في ذلك كاهن أمريكي، وأكثر منهم في وقت آخر - بعد محاولة الانقلاب ضده قبل عامين، لكن لم يفشل الرئيس المصري العسكري عبد الفتاح السيسي في الوصول لهذا الرقم القياسي بتعذيب 60 ألفاً من الإسلاميين في سجون بلدهم؟ ويحاول ترامب، الذي لا يقدم إهداراً لعدد الأبرياء المحبوسين أو المدمرين في العالم، أن يحبط تركيا بشكل مفاجئ - وكل ذلك لأن القس أندرو برونسون لا يزال قيد الإقامة الجبرية هناك بسبب مزاعم دعمه لمؤامرة الانقلاب التي زُعم أن تنظيمها من زميل سابق لأردوغان، الإمام المزعوم محمد فتح الله غولن، الذي يقيم حالياً في بلد ترامب. أنا لا أصدق كلمة منه. أدلى ترامب ضجة حول أسر برونسون لعدة أشهر. استغرق الأمر منه ما يقرب من عام ونصف للوصول إلى نوبة غضب حول الرجل. حتى يتمكن من رؤية كيف تسير الأمور في الشرق الأوسط في الوقت الحالي. وقد قدم أردوغان أصدقاء جيدين من بوتين والزعيم الأعلى لإيران، وباعتباره معارضا للسعودية، هو بطبيعة الحال على أفضل الشروط مع قطر، التي وعد أميرها - في لحظة معجزة حتى القس باستون برونزي - بوعده باستثمار 15 مليار دولار لتركيا. لقد بدأ حصار السعودية لقطر يظهر بانسا مثل حربها ضد الشيعة في اليمن. تتمركز القوات التركية في قطر من أجل "حماية" الإمارة الصغيرة ضد جارها الأكبر والمهدد - وكلنا نعرف من هو ذلك.. وبما أن العلاقات السورية والقطرية يعاد تسخينها باطراد - وإن كان ذلك على أقل تقدير - فإني أتساءل عن سيستفيد أكثر من غيره.. بشار الأسد، ربما؟ وتقوم القوات الروسية الآن بدوريات على الحدود بين سوريا وكيان يهود تحت مرتفعات الجولان المحتلة. وقد وعد الروس يهود بأن القوات الإيرانية القليلة نسبيا في سوريا ستبقي على بعد 50 ميلا على الأقل من هذا القطاع. ومن الضروري أن تسحق الحليفة الروسية سوريا المعقل الإسلامي الأخير في إلب بمساعدة روسيا ودفع المقاتلين الأكثر تعنتا في الإقليم إلى تركيا. قطر لديها المال لإعادة بناء سوريا وبالتالي توسيع نفوذها عبر الأراضي من بلاد الشام إلى البحر الأبيض المتوسط. إذا كانت قطر ستضخ المزيد من المليارات إلى تركيا، فقد نرى نوعاً من التحالف الاستراتيجي بين الدوحة وأنقرة. وإعادة اكتشاف الصداقة العائلية بين أردوغان والأسد! (إندبنندنت)

بينما تقترب اللعبة من نهايتها في سوريا، تتطلع أمريكا إلى التراجع عن بعض الأدوار التي يقوم بها العملاء في تركيا وإيران والسعودية وغيرها. ولن تتم التسوية في سوريا إلا بعد أن تلعب جميع الجهات الفاعلة بالسيناريو الجديد لأمريكا.

يجب أن تحذر باكستان من سهولة عملية الإنقاذ الصينية

في الوقت الذي يستعد فيه نجم الكريكيت السابق عمران خان لأداء اليمين كرئيس وزراء جديد لباكستان السبت، يجب أن يكون هناك شيء واحد واضحا: قد تكون باكستان صديقا للصين في الوقت الراهن، ولكن العلاقة قد تتحول بسرعة إلى تعكير. في الشهر المقبل أو نحو ذلك، قد تضطر إسلام آباد إلى الحصول على صفقة إنقاذ أخرى من صندوق النقد الدولي - للمرة الثالثة عشر. ويحتفظ البنك الحكومي الباكستاني الآن بأكثر من 10 مليار دولار فقط من احتياطي العملات الأجنبية، مما يعطي مساحة كافية لشراء واردات تبلغ قيمة شهرين فقط. ولا يمكن لاحتياطات باكستان من العملات الأجنبية شراء سوى أكثر من شهرين فقط من الواردات. لكن مسار

صندوق النقد الدولي ممل. إن صفقة الإنقاذ من الصندوق ستعني الجولة المعتادة من التقشف الاقتصادي والإصلاحات المالية للسوق، لرئيس الوزراء الذي جاء إلى السلطة واعداً "بدولة الرفاهية الإسلامية".

وقد ذكرت أمريكا وهي أكبر مساهم في الصندوق وأهم صانع للقرار أن أي أموال للإنقاذ لا يمكن استخدامها لسداد الصين التي تحول حكومتها مبادرة الطريق في باكستان إلى فنزويلا أخرى. ولذلك فإن خان قد يغري بالتحول إلى بكين أو حتى السعودية بالرغم من حملته ضد الفساد في المشروعات التي تمولها الصين. وأفادت الأنباء أن الصين وافقت مؤخراً على تقديم قرض بقيمة ملياري دولار لتسهيل انتقاله إلى المكتب، وقام البنك الإسلامي للتنمية المدعوم من السعودية بترتيب قرض بقيمة 4.5 مليار دولار، مع استخدام العائدات في الأساس لدفع ثمن واردات باكستان من النفط.

كما أسهم ارتفاع أسعار النفط الخام في مشاكل باكستان. أصبح الأمر بشكل متزايد هو القاعدة لرجال التحدي الأقوياء للبحث عن بدائل للنظام العالمي بقيادة أمريكا. وقد عثر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على متبرع في قطر وعد باستثمار 15 مليار دولار في البلاد يوم الخميس لتجنب حدوث انهيار مالي وسط خلاف مع واشنطن. إذا لماذا لا تنضم باكستان بعد كل شيء، وتستخدم بكين لدعم الكساد المالي؟ وتبلغ النسبة الصافية لمركبات التمويل الحكومي المحلي في المتوسط 27 مرة. إذا كان المقترض لا يستطيع الدفع، فإن المقرض يمنح المزيد من القروض. وبهذه الطريقة، لا يبدو أي من الديون سيئاً في دفاتر الدائنين، ويسعد الطرفان. ولكن هناك مشكلة واحدة: في حين إن التقصير من قبل شركة فرعية غامضة من مؤسسة مملوكة وتابعة للدولة أو بلدة صغيرة في منغوليا الداخلية يمكن أن تبعث موجات الصدمة من خلال سوق سندات الشركات في الصين بأكملها، وباكستان لا تزال دولة ذات سيادة (في نظر المستثمرين، إن لم يكن لها دائنون في بكين في حين إن هشاشة سوق الصين المحلي تشجع مقرضي الدولة على التسامح حتى مع قيام البلد بتخفيض الأولويات الاقتصادية الوطنية) باكستان ليس لديها هذا الدعم.

بالإضافة إلى ذلك، فإن مقرضي باكستان مثل مصرف التنمية الصيني ليسوا مصارف تجارية تقليدية. إنهم لا يأخذون الودائع المنزلية أو حتى اتباع معايير بازل الثالث. إذا كانت بعض القروض سيئة، يمكن فقط لوزارة المالية إزالة المشاكل بعيداً، وترك النظام المالي في الصين على حاله. ومن وجهة نظر بكين، هذا يعني أن هناك جانبا سلبيا قليلا على المتداول على عدد قليل من الديون المعدومة، على الأقل في المدى القصير. ولكن بالنسبة لباكستان، فإن المخاطر أكبر بكثير. والسؤال المطروح في نهاية المطاف هو ما إذا كانت الصين تقرر العفو عن القروض المتعثرة، أو إعادة هيكلتها، أو حلها بطريقة أخرى. ووفقاً لشركة نومورا سيكيوريتيز الخاصة بالأوراق المالية والتي تضم 31 بلداً فقيراً مثقلة بالديون، فقد قدمت الصين المساعدة إلى 28 بلداً بسخاء، وقدمت إعفاءات كاملة للديون إلى عدد منها، مثل أفغانستان وبوروندي، في حين إن الأموال الصينية قد تبدو سهلة في الوقت الحالي، إلا أنها مرفقة مع قيود خطيرة. إن برنامج التقشف مع صندوق النقد سيخدم باكستان بشكل أفضل. (بلومبيرغ)

إن اقتراض الأموال من أمريكا وصندوق النقد الأمريكي أو الصين هو دائماً فكرة سيئة ولن يسمح لباكستان أبداً بممارسة سيادتها الاقتصادية. وتحتاج باكستان إلى هيكلة اقتصادها وفقاً لأحكام الإسلام مثل اعتماد العملة المرتبطة بالذهب والفضة، والسعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي المحلي، وطرد الشركات الغربية متعددة الجنسيات، وجعل الصناعة الثقيلة أساس الاستقلال الاقتصادي.